رؤية المملكة الطموحة 2030

تُمثل رؤية المملكة الطموحة 2030 خارطة طريق نحو مستقبل مشرق، تهدف إلى تحقيق نقلة نوعية في الاقتصاد السعودي من خلال تنويع مصادر الدخل وتعزيز القطاع غير النفطي ونموه. وتضع الرؤية صندوق الاستثمارات العامة في قلب عملية التحول الاقتصادي، فهو المحرك الأهم لتنويع الاقتصاد ونهضة القطاعات الاستراتيجية الحيوية، بما فيها الصحة والتعليم والبنية التحتية والترفيه والسياحة وغيرها. وتستند الرؤية إلى ركائز أساسية تتمثل في: مجتمع حيوي، واقتصاد مزدهر، ووطن طموح، مرسّخةً بذلك الأسس المتينة لمستقبل واعد للمملكة العربية السعودية.

لدعم تحقيق رؤية المملكة الطموحة 2030، أنشئ برنامج تطوير القطاع المالي الذي يهدف إلى تطوير قطاع مالي متنوع وفاعل، كما يهدف أيضًا إلى تحفيز الادخار والتمويل والاستثمار من خلال تحسين عمل المؤسسات المالية وتطوير الخدمات التي تقدمها، مع تطوير السوق المالية السعودية لتصبح سوقًا ماليةً متقدمةً. ولبرنامج تطوير القطاع المالي أهداف رئيسية، منها زيادة حجم وعمق الأسواق المالية في المملكة العربية السعودية وتطويرها، وأن تصبح المملكة المركز المالي الرئيسي في الشرق الأوسط وضمن أفضل 10 أسواق مالية على مستوى العالم، وتهيئة بيئة استثمارية عالمية تجذب المستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، يركز البرنامج على تطوير المؤسسات المالية وتعزيز دعمها لنمو القطاع الخاص.

يتمثل جوهر هذه الجهود في مجموعة تداول السعودية، حيث تعمل مبادراتها الاستراتيجية على تعزيز سوق مالية متقدمة ومتكاملة تقنيًا. كما يتمثل تحول المجموعة إلى شركة قابضة في عام 2021م خطوةً مهمةً نحو تحقيق هذه الأهداف، مما يؤكد التزامها بتطوير السوق المالية السعودية وتعزيز قدرتها التنافسية وضمان تبني أفضل المعايير والممارسات العالمية. وتتوافق رؤية المجموعة مع مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030، إذ تركز على زيادة التنوع الاقتصادي وتحفيز النمو، مما يعزز ريادة المملكة العربية السعودية بين الأسواق الناشئة وجعلها وجهةً استثماريةً جاذبةً على مستوى العالم.

وضعت المجموعة أهدافًا استراتيجيةً تشمل تعزيز البنية التحتية للسوق، وتعزيز خدماتها وتطويرها، وتنويع فرص الاستثمار، وإنشاء منظومة مرنة تتسم بسرعة الاستجابة للاتجاهات العالمية والإقليمية المتغيرة. وتؤكد المبادرات المختلفة، مثل إنشاء السوق الموازية "نمو" للشركات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل الاستثمارات الأجنبية في جميع الأوراق المالية المدرجة، النهج الشامل الذي تنتهجه المجموعة لتطوير السوق المالية. وتحظى هذه الجهود بدعم الشركات التابعة للمجموعة، التي تعمل على تحفيز الابتكار وتقديم حلول ذات قيمة مضافة، فضلًا عن الاستفادة من التقنية لمواجهة تحديات السوق المختلفة.

من خلال الترويج والتعامل مع أكبر عدد من الاكتتابات العامة الأولية في تاريخ المملكة - بما في ذلك شركة مجموعة تداول السعودية القابضة في ديسمبر 2021م - تسلط قيادة المجموعة الضوء على دورها كجهة وطنية رائدة في تعزيز أهداف برنامج تطوير القطاع المالي. ويوضح النمو المستمر في عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين أثر المجموعة على توسيع السوق المالية السعودية. وتؤدي مجموعة تداول السعودية دورًا محوريًا في دعم التحول الاقتصادي للمملكة وتعزيز مكانتها في المجتمع المالي العالمي، وذلك من خلال تعزيز الابتكار وتشجيع الاستثمار وبناء البنية التحتية.

برنامج تطويـر القطاع المالي

برنامج تطوير القطاع المالي

يعمل برنامج تطوير القطاع المالي كمحفز محوري لرؤية المملكة الطموحة 2030، حيث يعزز جهود التحول الاقتصادي من خلال التنويع، وتمكين القطاع الخاص، وتعزيز التكامل على المستوى العالمي. ويتماشى البرنامج في جوهره مع أهداف المستوى الأول من الرؤية من خلال التركيز على تنمية الاقتصاد وتنويعه، وزيادة فرص العمل، وترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

فيما يتعلق بالأسواق المالية، يدعم البرنامج أهداف المستوى الثاني من رؤية المملكة الطموحة 2030 من خلال تعزيز دور القطاع الخاص، وإطلاق إمكانات الاقتصاد غير النفطي، وتعميق الروابط الاقتصادية الإقليمية والعالمية للمملكة العربية السعودية. وتدعم هذه المبادرة الجهود المبذولة في جذب الاستثمار الأجنبي، وتعزيز تطور السوق، وزيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للمملكة على الساحة العالمية.

على مستوى أكثر تفصيلًا، يرتبط برنامج تطوير القطاع المالي ارتباطًا مباشرًا بأهداف المستوى الثالث للرؤية، مع التركيز على الإصلاحات التي تهدف إلى تعزيز سهولة الأعمال، وخصخصة الأصول المملوكة للدولة، وتطوير السوق المالية لتصبح سوقًا متقدمةً. وتهدف هذه التدابير إلى الارتقاء بالقطاع المالي في المملكة بما يمكنها من أن تصبح مركزًا عالميًا جاذبًا للمستثمرين، مما يساهم في تسريع النمو الوطني وضمان المرونة والصمود الاقتصاديين على المدى الطويل.

يرتكز برنامج تطوير القطاع المالي على أربع ركائز استراتيجية، ويقدم إطارًا قويًا لتعزيز المؤسسات المالية، وتطوير الأسواق المالية لتصبح متقدمة، وتعزيز التخطيط المالي، وتعزيز مكانة المملكة لتصبح مركزًا عالميًا للتقنية المالية.

ركزت الجهود الرامية إلى **تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص**، وهو ما يعد الركيزة الأولى للبرنامج، على تعزيز عمق وتنوع الخدمات المالية المقدمة، وبناء البنية التحتية المبتكرة، وتعزيز قدرات العاملين في القطاع. وقد عزز هذا النهج قدرة المملكة على إدارة المخاطر إلى جانب تعزيز الشمول المالي والتوسع القطاعي. وتركز الركيزة الثانية، تطوير سوق مالية متقدمة، على توسيع مصادر التمويل لاقتصاد المملكة، وتعزيز الاستثمار من خلال تنويع المنتجات، وضمان بنية تحتية آمنة وشفافة للمشاركين في السوق المالية السعودية.

يهدف **تعزيز وتمكين التخطيط المالي**، وهو ما يمثل الركيزة الثالثة للبرنامج، إلى تحفيز ودعم الطلب المستدام على منتجات الادخار، وتعزيز الثقافة المالية، وتحسين منظومة الادخار وتعزيزها. وأخيرًا، تؤكد استراتيجية التقنية المالية طموح المملكة العربية السعودية لترسيخ مكانتها كمركز عالمي للتقنية المالية من خلال تطوير بيئة تنظيمية داعمة، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشراكات لتحفيز الابتكار.

استكمالًا لبرنامج تطوير القطاع المالي، حدد البنك المركزي السعودي وهيئة السوق المالية مستهدفات طموحة لعام 2024م. وتتضمن هذه المبادرات تطوير حلول الإشراف الرقمية، وإطلاق الينوك الرقمية المرخصة، وتعديل أطر الحوكمة الرئيسية. وتستهدف الهيئة أيضًا إلى تسهيل التمويل في السوق المالية وتعزيز مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني من خلال استمرار زيادة وتيرة الإداراجات في السوق المالية حيث تم إدراج 24 شركة جديدة في عام 2024م، مما يزيد نسبة تمثيل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر إلى 45% من إجمالي الإدراجات، وتعزيز جاذبية السوق للمستثمرين الأجانب وزيادة حصتهم في القيمة السوقية الإجمالية للأسهم الحرة إلى 17% بحلول نهاية عام 2024م. وتؤكد هذه المبادرات مجتمعةً التزام المملكة العربية السعودية بالتحول الاقتصادي وتعزيز مكانتها كقوة مالية عالمية.

رؤية المملكة الطموحة 2030 (تتمة)

تطور مجموعة تداول السعودية وإنجازاتها في عام 2024م

كان لمجموعة تداول السعودية خلال عام 2024م دور محوري في تحقيق أحد مستهدفات رؤية المملكة الطموحة 2030 وبرنامج تطوير القطاع المالي. وركزت المبادرات الرئيسية على توسيع تنوع السوق وكفاءتها من خلال مجموعة واسعة ومتنوعة القطاعات من الإدراجات الجديدة، وتحسين البنية التحتية للتداول، وتوسيع محفظة المنتجات، وخدمات الاستضافة، وتطوير برنامج تسييل البيانات، والعروض المبتكرة مثل الحسابات المجمعة في سوق الدين السعودي. وقد ساهمت هذه المبادرات في تعزيز القطاع المالي في المملكة ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز مكانة المجموعة كمركز مالي عالمي وتطوير البنية التحتية للسوق وتعزيز وضع المجموعة كجهة رائدة في الأسواق الإقليمية وإبراز قدرتها التنافسية على نطاق عالمي.

إطلاق خيارات الأسهم الفردية على

10

شركات سعودية بارزة، مما يمهد الطريق لتوسيع نطاق السوق

عملت "وامض" على برنامج تسييل البيانات،

مما أدى إلى تسريع وتيرة الابتكار في خدمات بيانات السوق وتحليلها

إدراج 55 شركة جديدة في عام 2024م منها 54% على السوق الموازية "نمو"، تجاوزت المجموعة المستهدفات التي حددها برنامج تطوير القطاع المالي لهذا العام

ارتفعت القيمة السوقية للسوق الموازية "نمو" لتصل إلى

58.86 ﷼ مليار

تطوير القطاع المالي

واصلت مجموعة تداول السعودية تعزيز جهودها لتطوير السوق المالية السعودية والعمل على تحويله من خلال تعزيز سوق المشتقات وتنويع المنتجات المالية. حيث عملت الشركات التابعة للمجموعة، متمثلة في شركة تداول السعودية "تداول السعودية"، و شركة مركز مقاصة الأوراق المالية "مقاصة"، وشركة مركز إيداع الأوراق المالية "إيداع"، على تشكيل فريق عمل لتعزيز نشاط المشتقات المالية في السوق السعودية من خلال إطلاق خيارات الأسهم الفردية على 10 شركات سعودية بارزة، مما يمهد الطريق لتوسيع نطاق السوق.

استكمالًا لذلك، وفرت الترقية والتحسين في برنامج ما بعد التداول (PTTP 2.0) وأطر إدارة المخاطر المحسنة في "مقاصة" الأساس للنمو المستدام. وقد عملت المجموعة على تعزيز تنويع الاستثمارات من خلال توسيع نطاق خدماتها المتعلقة، ليس فقط بالأسهم ولكن أيضًا، بالصناديق وأوراق الدين، كما عملت بنشاط على جعل سوق المشتقات سوقًا عالمية بطابع مؤسسي لجذب المشاركين المحليين والعالميين. وتعكس هذه المبادرات التزام المجموعة بإنشاء منظومة مالية مرنة وسريعة الاستجابة.

تعزيز النمو الاقتصادي

ساهمت المجموعة بشكل كبير في النمو الاقتصادي على المستوى الإقليمي من خلال تعزيز عمق السوق والسيولة والكفاءة، حيث حصلت شركة "مقاصة" على الموافقات من هيئة السوق المالية والبنك المركزي السعودي لخطتها للتعافي، وشاركت في عمليات محاكاة المرونة السيبرانية العالمية، مما ضمن لها التميز التشغيلي. كما بادرت بتأسيس مجموعة عمل المخاطر، بما يتماشى مع المعايير والتوجهات العالمية، لتعزيز أطر إدارة المخاطر. بالإضافة الى ذلك، قدمت قائمة كاملة بالصكوك والسندات الحكومية كضمانات مقبولة، مما عزز المرونة المالية، وضمن توفير خيارات أوسع للأعضاء فيما يتعلق بإدارة المخاطر.

وسعت السوق المالية السعودية شبكتها من صناع السوق، وطورت آليات التداول لديها، وتواصلت بشكل فعال مع المستثمرين. ومع إدراج 55 شركة جديدة في عام 2024م، منها 54% على السوق الموازية "نمو"، تجاوزت المجموعة المستهدفات التي حددها برنامج تطوير القطاع المالي لهذا العام. كما عززت المشاركة العالمية والمحلية من خلال أكثر من 1,300 زيارة و45 ورشة عمل إلى جانب الجولات الترويجية في المراكز المالية الكبرى، مما أدى إلى توعية أصحاب المصلحة بعملية الإدراج وتطوير مسارات لمزيد من المشاركة في السوق المالية السعودية. إضافة إلى ذلك، عملت المجموعة على تعزيز علاقتها مع المستثمرين وتسهيل المشاركة الدولية من خلال دليل الإدراج الخاص بالشركات الأجنبية.

أدت هذه المبادرات الاستباقية إلى زيادة أحجام التداول وتوفير بيئة سوق أكثر حيوية، حيث تجاوز عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين 4,000 مستثمر لأول مرة، مما ساهم بنسبة 25% من متوسط القيمة اليومية المتداولة. وتعززت السيولة بشكل أكبر من خلال تحسين آليات التداول، وضم ثلاثة من أبرز صناع السوق الجدد، فضلًا عن تحسين أطر صناعة السوق. وارتفعت القيمة السوقية للسوق الموازية "نمو" بنسبة 22% لتصل إلى 58.86 ﷼ مليار، فيما ارتفعت قيمة التداول الإجمالية بنسبة 41.7% لتصل إلى 9.01 ﷼ مليار. وشكل عملاء التداول عالي التردد نسبة 25% من متوسط القيمة اليومية المتداولة، وبلغت هذه النسبة 40% في أيام الذروة. وبالإضافة إلى ذلك، شهدت تداولات المشتقات المالية نموًا ملحوظًا، حيث ارتفعت أحجام التداول فيها بنسبة 593% وارتفعت القيمة بنسبة 76%.

تعزيز مكانة المملكة العربية السعودية لتصبح مركزًا ماليًا عالميًا

عززت المجموعة مكانة المملكة العربية السعودية كمركز مالي عالمي من خلال المشاركة والشراكات العالمية الاستراتيجية.

واستقطب ملتقى السوق المالية أكثر من 4,200 مشارك في عام 2024م، بما في ذلك 640 مستثمرًا و41 شركة، لعرض فرص الاستثمار وتعزيز العلاقات الدولية. وساهمت النسخة الدولية من الملتقى في هونغ كونغ في تسهيل التعاون مع بورصة هونغ كونغ لتعزيز التواصل مع الأسواق الآسيوية، في حين أتاح ملتقى لندن الفرصة لتعزيز الوعي والتواصل في المملكة المتحدة وغيرها من الدول.

تعززت الشراكات الإضافية من خلال مذكرات التفاهم مع بورصات كل من البحرين وقطر وجوهانسبرغ، مما يؤكد على دور المجموعة في ربط السوق بالتدفقات المالية العالمية. ويتماشى الاستحواذ على حصة قدرها 32.6% في دي إم أي القابضة المحدودة - الشركة الأم لبورصة دبي للطاقة، والتي غُيّر اسمها لاحقًا لتصبح بورصة الخليج للسلع، مع استراتيجية نمو المجموعة وأهداف رؤية المملكة الطموحة 2030، مما يتيح التنوع من خلال تداول السلع وتوفير فرص جديدة في أسواق الطاقة والمعادن والزراعة. كما تدعم هذه الشراكة التحول إلى اقتصاد مستدام من خلال تقديم عقود مشتقات مبتكرة. وعلاوة على ذلك، أكد تعزيز العلاقات مع مراكز الإيداع الأجنبية التزام المجموعة بتوسيع حضورها العالمي وخلق فرص عابرة للحدود.

تعزيز البنية التحتية للأسواق المالية

يظل تحديث البنية التحتية للأسواق المالية في المملكة العربية السعودية ركيزة أساسية في استراتيجية المجموعة خلال عام 2024م، حيث عملت "وامض" على برنامج تسييل البيانات القائم على أحد حلول Google Cloud، مما أدى إلى تسريع وتيرة الابتكار في خدمات بيانات السوق وتحليلها.

كما أطلقت شركة "إيداع"، وهي إحدى الشركات الرئيسية الأخرى التابعة للمجموعة، برنامج صكوك الادخار بالشراكة مع المركز الوطني لإدارة الدين (NDMC)، بهدف تعزيز الشمول المالي وتشجيع الاستثمار المسؤول. وقد شكلت موافقة شركة "إيداع" على منصتها الاستثمارية خطوة كبيرة إلى الأمام في توفير بيئة استثمارية قوية ومتنوعة.

كان للمجموعة دور محوري في تسهيل الطرح الثانوي لشركة أرامكو، والذي يعد إنجازًا هائلًا في المسيرة المالية للشركة، فضلًا عن الطرح السريع لأسهم شركة الاتصالات السعودية بقيمة 3.8 ﷼ مليار للمستثمرين من المؤسسات المحليين والدوليين. وتسلط هذه المبادرات الضوء على التزام المجموعة بتعزيز كفاءة السوق وتظهر خبرتها في التعامل مع المشهد المالي المعقد. وعلاوة على ذلك، ساهم تطوير البنية التحتية في تعزيز إمكانية الوصول إلى السوق والكفاءة التشغيلية، مما وضع السوق المالية السعودية في موضع يسمح لها بتلبية الاحتياجات المتغيرة للمشاركين المحليين والدوليين.

أثبتت مجموعة تداول السعودية التزامها الراسخ بدعم رؤية المملكة الطموحة 2030 من خلال إنجازاتها على مستوى هذه الركائز.

كما أرست المجموعة أساسًا متينًا لمواصلة النجاح في تحويل القطاع المالي في المملكة إلى قوة مالية عالمية، وذلك من خلال تعزيز الابتكار وتوسيع نطاق ربط السوق والعمل على ضمان النمو المستدام.

تعزيز التمويل المستدام ودمج الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حققت المملكة العربية السعودية تقدمًا كبيرًا في دمج مبادئ الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن القطاع المالي في إطار استراتيجيتها الشاملة لتعزيز التنمية المستدامة وتنويع الاقتصاد. وتهدف المملكة من خلال ذلك إلى تمهيد الطريق لتعزيز المساءلة والشفافية ضمن المنظومة المالية، تماشيًا مع أهداف الاستدامة العالمية.

يعكس النمو المستمر وتسارع وتيرة الابتكار وترسيخ ممارسات الاستدامة في عام 2024م التزام المملكة بتطوير القطاع المالي وتعزيز تنافسيته على الصعيد العالمي. وواصلت مجموعة تداول السعودية مساهمتها الكبيرة في دفع عجلة النمو الاقتصادي وتحويل الأسواق المالية في المملكة، حيث تعمل المجموعة على بناء منظومة مالية تتسم بالمرونة والتنوع والتنافسية العالمية من خلال ريادة الابتكار في مجال التقنية المالية ودعم التمويل المستدام وجذب الاستثمارات العالمية، مما يضمن بقاء القطاع المالي كركيزة أساسية في جهود التحول الواعدة في إطار رؤية المملكة الطموحة 2030.